من قبلي وعن هجاه لهم والا اي وان يعطف عليه ولا يكرر كذلك فينون
المضاف عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يحمل المضاف اليه كما مذكور
ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير وليس كل
ما لا يكون هذه يحذف منه المضاف اليه وينون بل هو يخصوص
بكل وبعض واذ واوان واي نحو قوله تعالى ولكلا اتيناه ورفعنا
بعضهم فوق بعض ونحو حينئذ ويومئذ اي كل واحد وحين
اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة
فالاكثر تعويض التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه
وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كلا لكونه في صورة المنكر وان
كان معرفا بحقيقة لكون تقدير كله وان كان المضاف غاية وهي
الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر واغاميت غاية لان
تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف صارت غاية مع الكلام بها وحسب
عطف على غاية ولا غير وليس غير وهذه مشابهة للغاية وغيرها
في الابهام منويا فيها اي في الاشياء المذكورة من الغاية وغيرها
المضاف اليه عوض ولو كان منسيا اي لفظ المضاف مع التنوين عنها
وجب بعد كان خبرها من قبل وكد الوعوض نحو فساغ الى الشراب
وكنت قبلا كاد اغض بالماء الفرات اي قبل هذا اليوم بين
المضاف على الضم اما البناء فلشبهه بالحرف في الاحتياج واما الضم
فلحيز النقصان باقوى الحركات ويضاف المضاف بتانيث المضاف
اليه اين صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضا او كبعضه
نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجمعت اهل اليمامة وقد لا يذكر
لتذكير المضاف اليه نحو طويت وروية الفكر ما يؤول له الامر مبنيين
على اجتناب التوالي ويضاف الشيء الى ما هو في ملابسة نحو كوكب الدراري
وقد يضاف للمؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة
ليلة واما المعمول المجزوم من افعال للمعمول بالاصالة ففعل
مضارع دخلت احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل
في المضارع فان كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا تقتضي شيأ
من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهي
فان كانت كلم المجازاة اي كلما تقتضي الجزاء حرفا وهو ان او اسما

وهو

وهو ما عداه من احد عشر تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة
الشرطية وجزاء وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المركب
لتعليق امر بامر وتفعل فيهما لان العمل ينبغي على الاقتضاء لانها
الجزم للتخفيف لطول الكلام اعلم ان كلم المجازاة لا يكون شرطها
الا فعلا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية فان كانا اي الشرط
والجزاء اي صدرهما مضارعين بلا لم ولما لان لو كان منهما فالجزم
بهما وهو الاصل في الباب الاتحاد اللفظي والمعنى او الاول
الاول مضارعا والثاني غيره ماضيا او غيره قال القاضل الفصام
كون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستهجن لتاخير اداة الشرط في الابعد
باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره في الاول ولتالم يوجد في الكلام
التقديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر والمازني البعض صاحب
المغني وقال شارحه الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص
بالشعر قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقال
بدر الدين في رسالته المسماة بكشف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح
الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء وكثرته صدورا عن
نحو الشراء ولقل المصنف اختياره فاطلق كلامه بفي فاء صفة لمضارعين
باعتبار الثاني منهما اي كائنا المضارع الثاني من الجزم عن الماضي بلا فاء
لانها منافية عن الجزم المضارع بل المجزوم ح الجملة ولا يخفى
ما في العبارة من الفصل بين الموصوف والصفة باجنبي وابهام
خلاف المراد فالجزم بها لفظا او تقديرا او محلا في المضارع واجب
لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع نحو ان تخلص تنج
وان تفعل فانت ناج ونحو ان تمد تمد ونحو ان تنصرف تنصرف
وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا وهذا للوصية
اصل بعد الصورة الاولى كما اذا كانا ماضيين جاز الجزم
الاكثر لوجود المقتضى وصلاحية المحل والرفع في الثاني
الماضي الغير المجزوم لفظا بل محلا نحو ان اتيتني اتيتك وليس
وليس اضربك في قولك اضربك ان ضربني جزاء بل الجزاء محذوف